تصريح اعلامي
إثيوبيا تبحث عن ذرائع لشن الحرب وتتظاهر بالعدالة

في الأيام القليلة الماضية، كثف النظام الإثيوبي حملاته الدبلوماسية - بما في ذلك إرسال رسائل إلى الأمين العام للأمم المتحدة وعدد من رؤساء الدول والحكومات - لاتهام إرتريا " بالاستفزازات المتكررة والانتهاكات للسيادة الإثيوبية وسلامة أراضيها".

إن هذه الخدعة المكشوفة، التي تهدف إلى خداع المجتمع الدولي وبالتالي حشد الدعم لأجندتها الحربية التي تختمر منذ فترة طويلة، تشبه المثل المحلي: " المقلاع يطلق صرخة حادة أثناء ضرب فريسته ".

والحقيقة هي أن حزب الازدهار الحاكم في إثيوبيا دأب، على مدار العامين الماضيين، على إطلاق تصريحات غير مبررة، بالإضافة إلى تهديدات عسكرية استفزازية، سعيًا منه، على حد تعبيره، للاستيلاء على موانئ إرترية " بشكل قانوني إن أمكن، وعسكري إن لزم الأمر". وقد تجاوز النظام مجرد التصريحات الكلامية، لينخرط في موجة شراء أسلحة، بالإضافة إلى أعمال تخريب لا حصر لها.

وبالرغم أن هذه الأعمال الاستفزازية تُشكل تهديدات خطيرة لسيادة إرتريا وسلامة أراضيها، وكذلك استقرارها الإقليمي، إلا أن إرتريا فضّلت التحلي بأقصى درجات ضبط النفس.

وذلك في البيان العام الذي أصدرته حكومة إرتريا في 16 أكتوبر 2023، عندما أعلن رئيس الوزراء الإثيوبي عن أجندته الحربية، وأعربت إرتريا عن استيائها من هذا

التطور المروع للأحداث، وأكدت أنها " لن تنجرف، كما كانت دائمًا، إلى مثل هذه المنابر"، وحثّت جميع المهتمين بالأمر على عدم الرضوخ هذا للاستفزاز الممنهج.
كما يُحرّف النظام الإثيوبي اليوم هذه الحقائق الثابتة وتسلسل الأحداث لإتهام إرتريا أيضًا بـ "التعدي على سيادة وسلامة أراضيه "، المعروف انها كذبة سخيفة.
كما يُذكر، استمرار الأنظمة الإثيوبية المتعاقبة في احتلال العديد من الأراضي الإرترية ذات السيادة لما يقرب من عقدين من الزمن، في انتهاك صارخ للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرار مفوضية الحدود الإرترية الإثيوبية.
وقد تأخر انهاء احتلال إثيوبيا غير القانوني للأراضي الإرترية ذات السيادة، وكان هذا هو السبب الرئيسي وراء توقيع إعلان السلام والصداقة المشترك بين إرتريا وإثيوبيا في أسمرا في 9 يوليو من عام 2018. ولا تزال إرتريا ملتزمة التزامًا صارمًا بقرار لجنة الحدود الإرترية الإثيوبية الذي قبلته إثيوبيا بعد عقدين من التأخير غير المبرر.
وفي الختام، فإن هذا التوتر غير الضروري ينبع من طموحات الاستحواذ غير القانونية للنظام الإثيوبي على الأراضي السيادية والإقليمية البحرية لجارته.

وزارة الإعلام
أسمرا
٢٦ يونيو ٢٠٢٥